استمارة المشاركة

الاسم واللقب: جدي عبد الحليم

الوظيفة: أستاذ

الرتبة: أستاذ محاضر ب

المؤسسة جامعة 8 ماي 1945– قالمة

الهاتف:0673978442

البريد الالكتروني: h.djeddi@yahoo.fr

الاسم واللقب: شرياق رفيق

الوظيفة: أستاذ

الرتبة: أستاذ محاضر ب

المؤسسة جامعة 8 ماي 1945– قالمة

الهاتف:0698929083

البريد الالكتروني: cheriak.rafik@yahoo.fr

عنوان المداخلة: إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية اعتمادا على تنمية القطاع الفلاحي

المحور الخامس: التدابير و الإجراءات الواجب على السلطات الحكومية اتخاذها، وعرض نماذج التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع

إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية اعتمادا على تنمية القطاع الفلاحي

تقديم:

احتلت قضية الصادرات مكانا هاما في الفكر المرتبط بالتنمية الاقتصادية، وقد توصلت العديد من الدراسات التجريبية إلى أنّ النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الاقتصادي، ويحرص صناع القرار في الجزائر على مسألة التفكير الإستراتيجي المتصلة بإيجاد بدائل تنموية متنوعة كمصادر للحصول على العملة الصعبة والحيلولة دون الوقوع في معضلة المرض الهولندي وفي ذات السياق، فإن تنمية الصادرات خارج المحروقات تعتبر قضية إستراتيجية تؤدي إلى وجود مصادر أساسية يمكن الاعتماد عليها لتوفير الاحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم، فاقتصاد السوق و العولمة إلى جانب الانضمام الوشيك للجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة يفرضون على الاقتصاد الوطني تحديات كبيرة للتأقلم مع هذه المستجدات ، و ذلك بالتخلي عن الأساليب القديمة لتسيير الاقتصاد الوطني و البحث عن الوسائل الكفيلة لمواجهة ذلك بأساليب عصرية تنصب على دعم الإصلاحات الاقتصادية ، و تأهيل الاقتصاد الوطني الشيء الذي يمكن من التخفيف من حدة الأزمات المتتالية التي شهدها و يشهدها الاقتصاد الوطني و تمكنه من تعظيم مكاسب الانضمام و تعلية عوائد التكامل الحقيقي و الشراكة المتوازنة بما يقضي الاندماج الفعال في الحركية الدولية الاقتصادية

فمنذ النصف الثاني من الثمانينات و الجزائر تشهد تحولات هامة في الإصلاح الاقتصادي و التكييف الهيكلي على المستويات القطاعية ، و قد كان قطاع الفلاحة محورا أساسيا في هذه الاصلاحات، إذ يعتبر من أهم القطاعات الأساسية في الاقتصاد الوطني حيث يمثل الهدف الأساسي الأول لأي إستراتيجية زراعية و تحقيق الاستغلال الأمثل لكافة الموارد المتاحة من طبيعية و بشرية و مالية و تحقيق الاكتفاء الذاتي وتنويع الصادرات.

فهل تستطيع الجزائر تنويع صادراتها اعتمادا على امكاناتها الفلاحية؟

المحور الأول: هيكل الصادرات الجزائرية الكلية :

تتميز الصادرات الجزائرية بالتبعية الكبيرة لقطاع المحروقات، هذا على الرغم من المجهودات الكبيرة التي تبذلها الحكومات و التي لم تكلل بالنجاح المرجو منها[1]، ولا يزال الجهاز الإنتاجي المحلي يعاني من قصور كمي (الحجم) وركود نوعي (الجودة).

حيث تُصنف التقارير الصادرة عن الهيئات الدولية، على غرار المنتدى الاقتصادي العالمي و البنك العالمي. الاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصاديات الهشَّة التي تعاني من تفشي ظاهرة التبعية المفرطة للثروة الناضبة، بيد أن الحكومات المتعاقبة في العقدين الأخيرين عازمون على تحقيق عائدات خارج المحروقات ويظهر ذلك جليا من خلال مجموعة من البرامج التنموية استكمالا وامتدادا لسلسلة الإصلاحات العميقة في فترة التسعينات. كالإنعاش ودعم النمو الاقتصادي (2001–2009) وأخيرا برنامج الاستثمارات العمومية (2010-2014)، إلا أنه يبقى البترول والغاز الطبيعي يتصدران أهم مبيعات الجزائر نحو العالم الخارجي، وتبقى الصادرات خارج المحروقات مهمشة في حجم ضئيل[2].

تضاعفت الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2015 ، من 22031 مليون دولار عام 2000 إلى 81238 مليون دولار عام 2008 ، ثم 60040 مليون دولار سنة 2015،. و بتحليل سطحي لمكونات السلع المصدرة نجد انه لا يزال قطاع المحروقات يسيطر على أكثر من 97% من إجمالي الصادرات في جميع سنوات الدراسة، إذ ترتفع بارتفاع أسعار المحروقات وتنخفض بانخفاضها وهو ما يعني أنه المساهم الرئيسي في النمو الذي عرفته الصادرات بأكثر من 35%، ويعكس ضعف هيكل الصادرات الجزائرية ، و لا تشكل المنتجات غير النفطية إلا نسبة 2% . و الملاحظ أن سنة 1996 هي الوحيدة التي وصلت فيها الصادرات خارج النفط نسبة أكثر من 7.% من إجمالي الصادرات الوطنية (784.79 مليون دولار)، وهذا بدرجة أساسية نتيجة تسديد

الجزائر لجزء من ديونها تجاه روسيا كبضائع. كما أن انخفاض صادرات الجزائر خارج المحروقات بعد2010، ناجم عن عدة عوامل بينها قرار منع تصدير النفايات غير الحديدية، فضلا عن حظر تصدير المواد الغذائية المستخرجة من المواد المدعمة، ناهيك عن انعكاسات الأزمة المالية العالمية.

شكل (1) يوضح تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2016 **الوحدة: نسبة مؤوية**

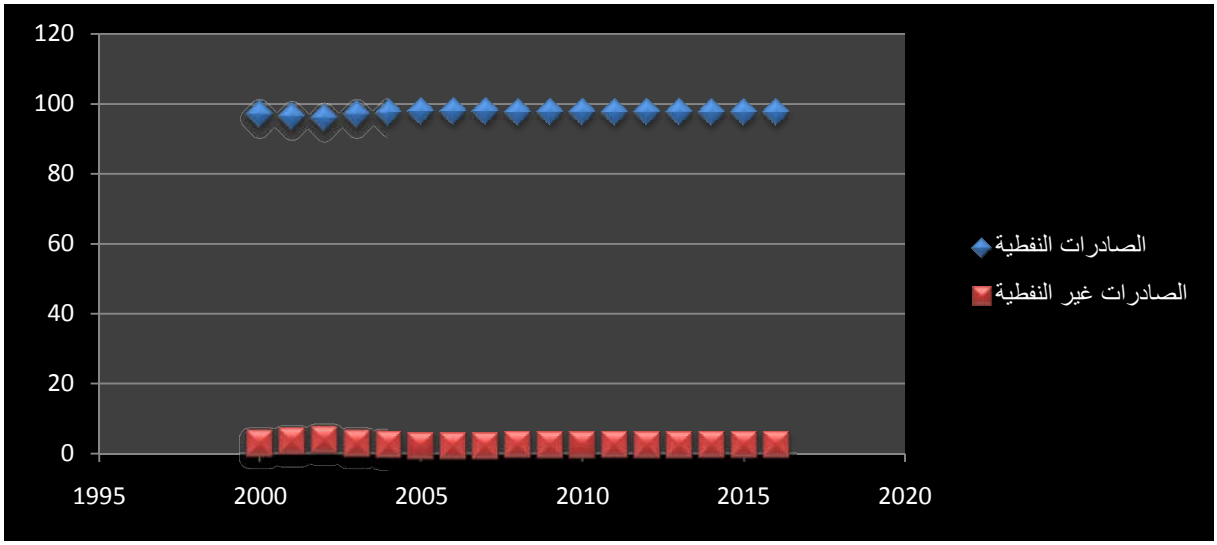

المصدر: إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات التجارة الخارجية للجمارك الجزائرية www.douane.gov.dz

تتميز الصادرات الجزائرية بهشّاشتها التنافسية من حيث تركيبتها السلعية و جودتها كذلك بسبب اعتمادها على سلعة وحيدة وهو ما يعرف بالمرض الهولندي، فهي ضعيفة من حيث قيمة حصتها السوقية، مقارنة ببعض الدول المصدرة للنفط حيث يمثل القطاع في السعودية: 87%، في قطر: 64%، و هي بذلك تتفوق في تركيبة صادراتها على الجزائر، ، أما الدول المتقدمة فالقدرة التنافسية الجزائرية ضعيفة جدا، إذ أن الفارق الذي يفصل صادرات الجزائر من حيث القيمة عن صادرات بعض الدول المتقدمة يصل إلى أضعاف كبيرة، فصادرات ألمانيا كبلد غير نفطي تفوق صادرات الجزائر خارج المحروقات بـ 1301 ضعف[3].

و توزع صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات على مواد التجهيز الصناعي والمواد نصف المصنعة والمنتجات الغذائية التي بلغت نسبة تصديرها حدود 1%، والسبب يرجع إلى الضعف المسجل من المؤسسات العمومية في المشاركة والتأطير، من خلال حل الديوان الوطني للتمور، والمؤسسة الوطنية للفلين ومؤسسات النسيج

والجلود، إلى جانب نقص التوعية والتأطير في المجال الفلاحي، ونقص الاستثمارات الخارجية المباشرة، التي تعتمد على الشراكة في المجال التجاري من خلال تهميش القطاع الصناعي والزراعي، ما نتج عنه توقف صادرات الفلاحة إلا على بعض المنتجات التي لا تمثل ألا قيمة لا تتعدى 50 مليون دولار سنويا وهو رقم ضعيف جدا. و هو ما يوضح فشل المخططات التنموية الساعية لرفع حصصها في الأسواق الدولية حيث يعود الضعف الحقيقي لتنافسية الصادرات الجزائرية إلى سيطرة المحروقات على هيكلها الإجمالي بأكثر من 97%، مما يكشف عن عجز كبير في النسيج الفلاحي والصناعي الجزائري[4].

المحور الثاني: واقع الفلاحة في الجزائر[5]:

يبدأ التفكير في تنمية اقتصادية مستدامة بجعل الفلاحة أولوية، فهي المحرك الأساسي لباقي القطاعات فنمو قطاع الفلاحة هو أساس الثروة الصناعية منتصف القرن الثامن عشر في أوروبا .

أما القطاع الفلاحي الجزائري فهو عاجز عن تحريك القطاعات الاقتصادية المختلفة فضلا عن تحقيقه للإكتفاء الذاتي ، فهو يعاني عجزا بنسبة 30% في مجال الإنتاج الزراعي، وتحديدا في جانب الحليب واللحوم الحمراء والحبوب التي تستورد منها الجزائر سنويا أكثر من 50% من احتياجاتها، رغم أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة تقدر بنحو 8.5 ملايين هكتار.

وتمتلك الجزائر نحو عشرين مليون هكتار من السهول وتسعة ملايين هكتار من فضاءات الصيد البحري، و4.2 ملايين هكتار من الغابات. وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بالجزائر من إجمالي المساحة الكلية بنحو 3.1%، في حين تقدر نسبة الأراضي الزراعية المروية بـ 2.6% منها، وهو يعد مؤشرا ضعيفا ودليلا على أن أغلب الأراضي تعتمد على مياه الأمطار.أي أن عدم انتظام هطولها خلال الموسم الواحد يعرض المراعي الطبيعية والثروة الحيوانية لهزات إنتاجية من حيث تذبذب أعداد الحيوانات، كما يعرض الزراعة المطرية لحالة من عدم الاستقرار، من حيث المساحة، أو من حيث المردود.

كما تجدر الإشارة إلى تراجع مساهمة قطاع الزراعة في إجمالي القيمة المضافة للاقتصاد الجزائري من 13% عام 1989 إلى 9.3% في 2013، وأقل من ذلك في 2015. ويرجع ذلك إلى عدم جدوى الإصلاحات الاقتصادية المتخذة في إطار التحول لاقتصاد السوق.

كما أن الصادرات الزراعية في الجزائر بلغت 170 مليون دولار في 2012 مثلا، في حين قدرت الواردات الغذائية للسنة نفسها بنحو 7.53 مليارات دولار؛ مما يعكس حجم الفجوة الغذائية وقيمة العملة الصعبة التي يتم استخدامها سنويا لتغطية فاتورة واردات الغذاء المرتفعة.

وأسهمت عوامل أخرى في تراجع أداء قطاع الزراعة، أهمها التباطؤ النسبي في استصلاح الأراضي الزراعية، واستمرار تراجع الإنتاج، إلى جانب تدهور الأراضي الزراعية بفعل عوامل الانجراف واستنزاف التربة والتوسع العمراني وضعف البحوث في مجال الزراعة.

ورغم أن القطاع الفلاحي يوظف 250 ألف فلاح فإن ندرة العمالة من أكبر المشاكل التي يعاني منها القطاع، في ظل غياب شبه تام للحماية الاجتماعية لهؤلاء، كما نسجل أيضا تعرض الكثير من المنتجات إلى التلف بسبب غياب مصانع التحويل، وخير دليل على ذلك الكميات الكبيرة من الطماطم التي يتم رميها بمنطقة وادي سوف.

ويمكن تلخيص واقع الفلاحة الجزائرية في الأتي[6] :

إن المتتبع لمداخيل القطاع الفلاحي يلاحظ ضعف مساهمته في معدلات النمو الاقتصادي حيث لم تتعدى منذ سنة 1990 حدود 9 في المئة وذلك حتى سنة 2011 ، لكن حققت هذه النسبة حققت قفزة نوعية سنة 2015 إلى35 في المئة بفضل سياسة التجديد الريفي والفلاحي، لكن عموما نسبة المساهمة لا تتعدى 9في المئة إدا استثنينا السنوات الاخيرة، وهي نسبة ضعيفة جدا.

شكل رقم (2): مساهمة الفلاحة في معدل النمو في الجزائر 1980-2015

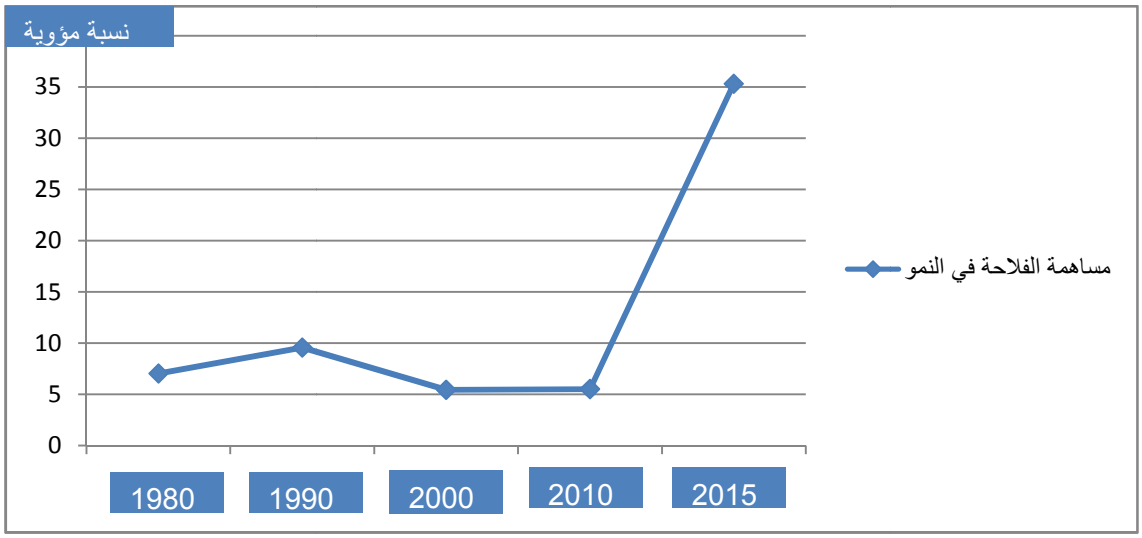

المصدر : احتسبت من طرف الباحثين بناءا على بيانات البنك الدولي.

إن متوسط مساهمة الفلاحة في النشاطات المنتجة للفترة 1980 /2015 قارب 11 في المئة محتلة المرتبة الثالثة بعد قطاعي المحروقات والخدمات، وذلك نتيجة إلى النمو السريع الذي حققته القطاعات غير الزراعية، و هذه النسبة ثابتة تقريبا رغم الجهود المبذولة لدعم القطاع في إطار البرامج التنموية خلال هذه الفترة، وهومما يدل ضعف مكانة القطاع الفلاحي مقارنة بالقطاعات الأخرى خاصة قطاع المحروقات والأشغال العمومية والخدمات.

شكل رقم (3): تطور مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الداخلي الخام1980-2013

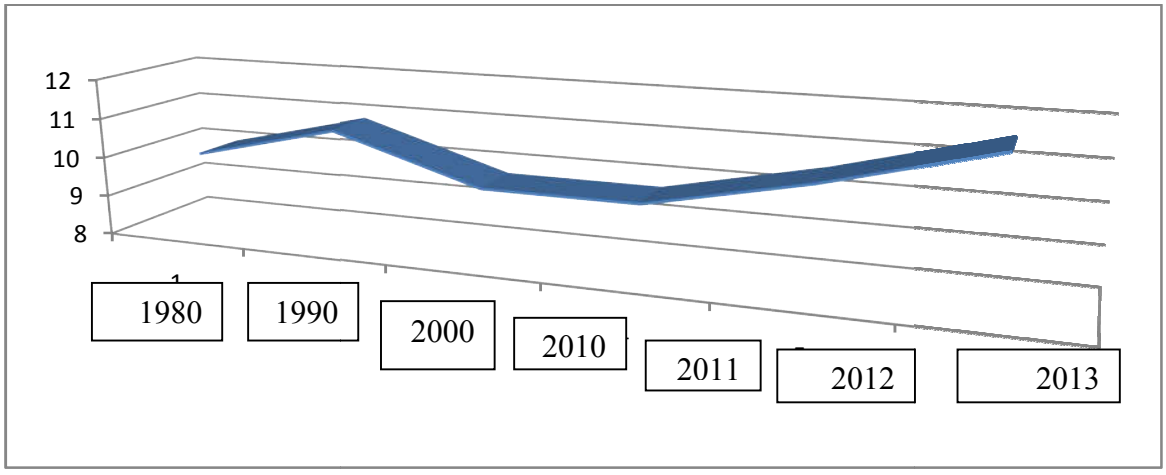

Source : ONS, rétrospective statistique algérienne 1962 2011, CH14-COMPTES ECONOMIQUES, P234-237.

سجل الميزان التجاري الزراعي عجزا قدر ب حوالي 2 مليار دولار في الفترة قبل 1990 وارتفع هذا العجز الى 10 مليار دولار بعد سنة 2011 ، كما ان مساهمة القطاع الفلاحي في مستوى العمالة متدني جدا فقد انخفض من 15 بالمئة قبل 1990 الى حدود العشرة في المئة في السنوات الاخير وهو معدل كان ولازال ضعيف جدا لا يرقى للاهداف المسطرة من طرف الحكومات من خلال سياستها المختلفة و الانفاق الكبير في هذا القطاع.

المحور الثالث: الإمكانات المتاحة:[6]

تتميز الجزائر بعدة امكانات فلاحية من حيث الموقع الجغرافي حيث تعتبر بوابة إفريقيا وقربها من السوق الأوربية وشريط ساحلي طوله 1200 كلم يطل على السوق الاوربية ، فضلا عن الموارد المائية والبشرية والمالية التي تمكنها من إحتلال مرتبة متقدمة من حيث تحقيق الإكتفاء الذاتي بل وفائض فلاحي تستطيع من خلاله تنويع صادراتها والخروج من الاقتصاد الريعي وتنشيط صناعاتها لا سيما التحويلية منها.

ويمكن تلخيص هذه الموارد في الاتي[7]:

أ- الموارد المائية: رغم اتساع الرقعة الجزائرية والتي تقدر بحوالي 2.4 مليون كلم2 ، إلا أن 93 في المئة من هذه المساحة، توجد في منطقة الهضاب العليا والجنوب، وهطول الأمطار فيها يقدر بنسبة 8 في المئة، أما المنطقة الشمالية للبلاد والتي تقدر نسبتها 7 في المئة من إجمالي المساحة الإجمالية تتميز بمناخ البحر الأبيض المتوسط، حيث تبلغ كمية الأمطار التي تسقط نحو 192 مليار م 3 بنسبة 92 في المئة. إضافة الى مياه الأمطار هناك المياه السطحية المتمثلة في السدود، المحاجر المائية والأنهار، وتقدر الموارد المائية السطحية بين 9.8مليار م/3 السنة و 13.5 مليار م/3 السنة، حيث أنها موزعة جغرافيا في كل تراب البلاد، حيث تحتوي الأحواض المتوسطية الشمال على 11.1 مليار م 3 وأحواض الهضاب العليا على 0.7مليار م3 ، أما الأحواض الصحراوية فتحتوي

على 0.6 مليار متر مكعب .6 وُتعتبر السدود المصدر الثاني للمياه في الجزائر بعد المياه الجوفية بلغ سنة 2009 عددها المستغلة من طرف الوكالة الوطنية للسدود ب 66 سد بطاقة إستعابية تقدر ب 7.5 مليار متر مكعب.

أما يالنسبة للمياه الجوفية تشير التقديرات العلمية إلى وجود 147 طبقة مائية وحوالي 60.000 بئر صغير، 90.000 ينبوع و 23.000 بئر عميق، وقدرت كمية المياه الجوفية الممكن استغلالها تقدر بحوالي 7 مليار م 3 في السنة هذه الموارد موزعة بين الشمال 2 مليار م/ 3 السنة والجنوب 5 مليار م/3 السنة، بالنسبة للشمال مستغلة بنسبة 90في المئة 1.8 مليار م/ 3 السنة، وتتجدد سنويا عن طريق ما يتسرب من مياه الأمطار في طبقات الأرض8 ، حيث أن الحجم الأكبر من هذه الموارد الجوفية 75 في المئة تتمركز في الطبقات الجوفية الكبرى لمتيجة، الحضنة، الصومام، سهل عنابة، الهضاب العليا . أما في الصحراء فتتوفر المياه الجوفية بكميات معتبرة جدا خاصة في الصحراء الوسطى والتي تحتوي على خزانين معروفين يمتدان إلى غاية الحدود التونسية الليبية، وهما المتداخل القاري والمركب النهائي وذلك على مساحة 600 ألف و 300 ألف كلم 2 على التوالي، ويعتبر تجدد هذا المخزن ضعيف جدا إن لم نقل غير ممكن في أغلب المناطق.

ب – الموارد الأرضية: للجزائر رصيد هام من الأراضي الزراعية الكلية تقدر بحوالي 42.46 مليون هكتار، في حين أن المساحة المستخدمة للزراعة لم تكن إلا حوالي 8.42 مليون هكتار فقط لسنة 2009 بنسبة 20 في المئة من المساحة الزراعية الكلية، وعند مقارنة الرقمين السابقين يؤكد وجود إمكانية حقيقية لدى الجزائر لزيادة المساحة الصالحة للزراعة، حيث نشير إلى أن متوسط المساحة الصالحة للزراعة بلغت 7.951.402 هكتار خلال 2009 وتراوحت المساحة الزراعية بين 7.231.000 هكتار و 8.435.000 هكتار خلال – الفترة 1980و 2009 على التوالي، تشغل المساحات الموسمية حوالي 50 في المئة منها . حيث شهدت ارتفاعا منتظما من سنة إلى أخرى وقدرت الزيادة ب 926.000 هكتار بنسبة 12.33 في المئة

ج- الموارد البشرية: باستخدام تحقيقات وزارة الفلاحة والتنمية الريفية يتضح لنا أن متوسط اليد العاملة الفلاحية بلغ 2.325 مليون وتراوحت اليد العاملة بين 1.633 مليون عامل و 3.152 مليون عامل – عامل خلال الفترة2009/1980

المحور الرابع: رهانات قطاع الفلاحة في الجزائر[7] :

تعد الجزائر من أكبر الفضاءات المتوسطية الزراعية في العالم فقطاع الفلاحة بها سيوفر 3 ملايين منصب شغل ويصدر 300 مليار دولار على الأقل. لها إمكانيات زراعية لتغذية كل سكان المعمورة بمنتوجات زراعية صحية مضادة للأكسدة.

- زيت الزيتون الجزائري أحسن الزيوت في العالم ويصنّف كغذاء طبي من الدرجة الأولى.
- الزيتون والبرتقال الجزائريان يتوفران على أوميغا (3) المضادة للسرطان
- التمور الجزائرية فركتوز مائة بالمائة
- الإمكانيات الزراعية الجزائرية تفوق 20 مرة الإمكانيات الإسبانية

حظي واقع ومستقبل الزاعة بالجزائر في السنوات الأخيرة باهتمام الكثير من الخبراء والباحثين الذين أعدّوا وساهموا في دراسات وافية وقيّمة وجدية، تمكن في حالة اعتمادها من إعادة بعث الحياة في القطاع الفلاحي بالجزائر ومنحه الصدارة عالميا، لا سيما وأن الجزائر تتوفر على شريط ساحلي خصب يتجاوز 90 بالمائة ممّا تتوفر عليه دول البحر المتوسط.

الجزائر تحظى بكل المميزات والخصائص التي تجعلها رائدة وقوية في مجال زراعة الزيتون وإنتاج أفضل الأنواع وأجودها من زيت الزيتون الذي نال شهرة كبيرة بالأسواق العالمية لتوفره على العناصر والموارد العضوية الصحي التي تجعله غذاء صحيا وطبيا كاملا.

إنّ الجزائر هي أكبر فضاء متوسطي، حيث أنها تحوز على 3 أرباع المساحة المتوسطية الزراعية، وهي تفوق 10 مرات كاليفورنيا، وأكثر من 20 مرّة إسبانيا، وأشير هنا أنّه لا يجب الالتباس، لأنّ كاليفورنيا هي صحراء وتمتاز بمناخ متوسطي يشبه المناخ الجزائري، ما بين سان فرانسيسكو ولوسو أنجلس، على عمق طوله 600 كلم وأقصى عرضه 50 كلم، أمّا الجزائر فهي تتوفر على امتداد البحر الأبيض المتوسط على خط موازي يمتد على أكثر من 1400 كلم ويصل عمقه الى 200 كلم، بالإضافة الى المنخفضات الصحراوية ما بين بسكرة والوادي والساورة التي هي أراضي ممتازة وكلها مناطق خالية من الجليد (محمية من الجليد طبيعيا) مما يسمح بها بالنمو البيولو جي النباتي على طول السنة، وهذا يمنحنا أحسن النوعية في المنتوجات الزراعية وفي مقدمتها فاكهة الزيتون، التي تعطي إذا ما احترمنا المقاييس في زراعتها، أجود زيت زيتون في العالم «خالي من الحموضة»، ويحتوي على التركيبة البيولوجية المزدوجة المضادة للأكسدة، وبحكم هذا الموقع الجغرافي، فالجزائر مؤهلة لأن تكون من أكبر القوى الزراعية في العالم، هذا بالإضافة إلى الهضاب والواحات والسهوب التي تمتد على أكثر من 60 مليون هكتار، مؤهلة لإنتاج زراعات ممتازة كالحبوب وتربية الأنعام (اللحوم الخالية من الكولسترول) وغيرها من المنتجات الزراعية.

إن البديل الأول لعائدات قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري هو الفلاحة،و أنه بات ملحا الوقوف بحزم عند هذا الموضوع، خاصة و أن الجزائر تزخر بطاقات بشرية و مادية و مساحات فلاحية شاسعة تمكنها من تقليص الفاتورة الغذائية التي باتت تقارب المليارى دولار.

فالرهان الحقيقي للنهوض بقطاع الفلاحة في الجزائر هو دعم الشباب ماديا و معنويا خاصة في ظل توجه شريحة كبيرة منهم نحو هذا المجال و تكوينهم أكاديميا بالإضافة إلى مكننة الفلاحة،إذ يعد السبيل الوحيد لربح الوقت و إتقان عمليات الحرث و الجني على حد سواء، تسهيل الاستثمار الوطني و الأجنبي و تسهيل الحصول

على الأراضي الفلاحية والقروض، خاصة في الجنوب،و كذا إنشاء جمعيات و تعاونيات لتنظيم الفلاحين و نشاطاتهم[8].

خاتمـــــــــة

يعتبر القطاع الفلاحي العصب الحساس في اقتصاديات بلدان العالم. فالدولة التي تهتم بقطاعها الفلاحي لتضمن العيش الكريم لشعبها، من خلال تحقيق أقصى ما يمكن من الإنتاج، هي أمة جديرة بالاحترام لأنها تنطلق من الاهتمام بمتطلبات الشعب وضرورة تحقيق مستوى معين من الأمن الغذائي. ويمكن القول أنه مهما كانت خلفيات الإستراتيجية التنموية المتبعة فمن المفروض أن يضحى القطاع الفلاحي بأهمية معتبرة، باعتباره القطاع الذي يؤثر في القطاعات الأخرى بدرجة كبيرة، إضافة إلى تأثره هو بالتغيرات التي تحصل في القطاعات الأخرى.

يلعب القطاع الفلاحي دورا كبيرا في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث يشغل أكثر من 21% من اليد العاملة فمنذ الثمانينات و القطاع الفلاحي يشهد تغيرات و تجديدات خاصة بعد تحرير المنتجات الفلاحية، و كذا تحرير التجارة الداخلية و الخارجية . لقد أولت الحكومة الجزائرية أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي، حيث رسمت خطة عملية ترمي من خلالها إلى تحقيق التوازن و الاستقرار الغذائي الذي يمر عبر تشجيع الفلاحة و توفير التسهيلات اللازمة للفلاحين حتى يتمكنوا من تخطي الصعوبات التي يواجهونها.

إن القطاع الفلاحي في الجزائر يمكن أن يشكل بديلا حقيقيا لمواجهة تراجع أسعار النفط إذا تم تجاوز عدد من المعوقات التي تقف حاجزا أمام نمو القطاع، ووجه دعم أكبر للفلاحين لتشجيعهم على التصدير للخارج. ففي ظل الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تعيشها الجزائر نتيجة تهاوي أسعار النفط بات من الضروري أن تبحث الحكومة وبشكل سريع عن مداخيل بديلة للمحروقات، و الفلاحة تشكل البديل الأمثل والحل الواقعي لمواجهة هذه الأزمة. ورغم أن الحكومة الجزائرية أنفقت منذ 1999 أكثر من ثمانمائة مليار دولار، فإن كل هذه الجهود فشلت في تنويع مداخيل الاقتصاد الذي يعتمد بنسبة 98% على المحروقات. وتعد الزراعة أحد أهم القطاعات الواجب تفعيلها بالجزائر؛ لما تمتلكه من مقومات كبيرة تسمح بتحقيق الاكتفاء الذاتي في العديد من المحاصيل الزراعية، وتقليل فاتورة الواردات التي تجاوزت في مجملها خمسين مليار دولار العام.

قائمة المراجع:

1- عمر شريف، أهمية الإصلاحات الاقتصادية وديناميكية تفعيل التنمية في الجزائر، مجلة علوم إنسانية، العدد 44، 2010، ص.20

2- صونيا بتغة، ترقية التنافسية العربية في ظل المتغيرات العالمية آفاق وتحديات (دراسة حالة الجزائر)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة المسيلة، الجزائر، 2008، ص.126

3- إبراهيم عبد الحفيظ، دراسة تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل العولمة الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008، ص ص.140-143.

4- للمزيد أنظر إلى:

- سهام عبد الكريم، برامج تأهيل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 11، مركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات التعليمية، القبة، الجزائر، 2008، ص ص.87-88

- ناصر دادي عدون، دراسة حول تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها مع نظرة أولية على حالة الجزائر، مجلة الإصلاحات الإقتصادية والإندماج في الإقتصاد العالمي، العدد 03، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2007، ص ص.30-32

5- لمزيد امظر إلى:

-باشي أحمد، القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الاصلاح، على الموقع، https://revues.univ-ouargla.dz

- أفاق التنمية الفلاحية في الجزائر، على الموقع،http://www.alg17.com/vb/threads/thread-6819

- عماري زهير، القطاع الفلاحي في الجزائربين الامكانات المتاحة و اشكالات الاكتفاء الذاتي ، اين الخلل، مقال الملتقى الدولي التاسع القطاع الفلاحي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية.

6- عمار بسعود - عبد القادر شرشار، الفلاحة في الجزائر من الثورات الزراعية الى الاصلاحات الليبرالية،على الموقع،https://insaniyat.revues.org/7027

7- http://www.aljazeera.net/news/ebusiness

http://www.medafco.org/node/517869-

8- https://sites.google.com/site/bouibia/agr

- فوزية غربي ،الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية، رسالة دكتوراه غير منشورة، اقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر،2008/2007

(http://www.ulum.nl-

(http://www.dhaman.org-